

تحولات المدينة المغربية خلال القرن التاسع عشر: المدن المراسي نموذجاً.

د. إيلياك بوعصب*

مقدمة: مما لا شك فيه أن هناك حقبة من تاريخ بلاد المغرب كانت ولا زالت في حاجة ماسة إلى عناية المؤرخين، وهذا ينطبق على مرحلة القرن التاسع عشر الميلادي، كما أن بعض الأحداث لا يزال يكتنفها الغموض ويحيط بها تصورات لا توافق الحقيقة التاريخية دائماً. ولعل أكثر هذه التصورات هو فساد الأحوال وتفشي الاضطرابات وخراب المدن وغيرها، وكان للمدينة المغربية نصيبها من هذه المفاهيم والمعطيات الخاطئة.

وبغض النظر لما روجت له الدراسات الفرنسية حول فكرة الانغلاق والعزلة خصوصاً في العقدين الأولين من القرن 19م، فإنه لا يمكن أن ننكر أن المدينة المغربية عرفت تحولات متسارعة خلال هذه المرحلة، نظراً لتزايد اعتماد المغرب على أوروبا، وكانت المدن المراسي، بصفة خاصة، أكثر قابلية لهذا التحول، لأنها شكلت نقطة الاتصال الأولى بين الأوروبيين والسكان المحليين، فقد كان لفئة التجار أهمية كبيرة في نسج علاقات اقتصادية ومالية مع معظم تجار أوروبا واحتكوا بهم وصاروا على بينة، ولو نسبياً، بأمور المعاملات معهم.

فضرورة التحضر والتحولات التي شهدتها بعض المدن المغربية خلال القرن التاسع عشر لم تكن ناتجة لتطور طبيعي لتلك المجتمعات، ولم تكن مرتبطة هيكلية بمسار تنمية متوازنة تابعة من صلب تلك المجتمعات، بالقدر الذي كانت فيه أشكال التحضر انعكاساً مباشراً لعنف التدخل الاستعماري في حياة الأرياف والمدن على حد سواء، فكان من النتائج الطبيعية لذلك تفكيك البنى السيوسيو-اقتصادية بالأرياف المغربية، وضرب اقتصاديات المدن بتهميش الصناعات التقليدية وتفتيت أنويتها، وتركيز الصناعات الحديثة والممكنة وحيدة منافستها للصناعات المحلية، كما كان من نتائج كل ذلك إفقار الأرياف وبروز حركة نزوح عارمة نحو المدن، انطلقت معها

مسترة تحول الأرياف بالمغرب لأوساط طاردة لسكانها، وسوف تساهم هذه الحركة إلى حد كبير في نسج ملامح المدن المغربية، خصوصاً المدن المراسي بمختلف تناقضاتها واختلالاتها وأزماتها.

وإذا كانت تلك الحركة تنصهر بقوة ضمن سياق التحولات الجذرية والعميقة التي أحدثتها التدخل الاستعماري في النسيجين الاقتصادي والاجتماعي في المغرب، حيث تجزأت المدن بحكم السياسة الاستعمارية إلى مناطق محظوظة تحولت إلى مراكز حضرية هامة شكلت مناطق جذب لسكان المناطق الداخلية، ومناطق أخرى ظلت أقل حظاً واعتبرت عديمة الجدوى، فتمثلت بالتالي مناطق دفع لأعداد كبيرة من السكان باتجاه هذه المدن. بالمقابل، لا يجب أن ننسى، إنه بالقدر الذي تشير المصادر التاريخية إلى ما عرفه المغرب خلال هذا القرن من مجاعات وأوبئة وكوارث وما كان لها من آثار على الواقع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والعمراني للمدن المغربية، بقدر ما تشير أيضاً لفترات الرخاء وتطور البنيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المغربي في القرن 19م، فالأحوال المادية في بعض فترات هذا القرن لم تشهد أزمات حادة، مما سمح بوفرة المواد الغذائية وهبوط حاد في أسعار هذه المواد. وقد استفاد المخزن من انتعاش الاقتصاد بطبيعة الحال؛ لأن الجباية تعتمد على القطاع الزراعي. واستفادت الحرف والتجارة من إعفاء للكوس وهو أمر كان في صالح المدن والاقتصاد الحضري، فنتج عن ذلك تضخم حجم المدن وانتشار مزيد من مجالات التعمير الحضري.

ومن هنا المنطلق تحذف هذه المساهمة إلى فهم أفضل لتحولات المدينة المغربية خلال القرن التاسع عشر، وتبيد عدد من المفاهيم والمعطيات الخاطئة التي روجت لها الأسطورية الأوروبية لمدة طويلة، وهي المفاهيم التي وجدت طرفيها، مع الأسف، إلى كتابات المغاربة، والوقوف عن ما طرأ على تلك المدن من تحولات في بنيتها الداخلية عبر رصد أهم المعالم الدالة على غناها بالمرفق الأساسية سواء منها الاقتصادية أو الدينية أو الاجتماعية، والعوامل الفاعلة في تحولات الظاهرة الحضرية في مغرب القرن 19م، من خلال استنباط العوامل الانبجائية التي أثرت فيها بالتركيز على متغيرات القرن 19م؛ فترات الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي، وبالمقابل أيضاً التركيز على العوامل السلبية التي عرقلت نمو بعض هذه المراكز وساهمت في تعطيل مسيرتها، وأهمها: انعدام

* أستاذ التعليم العالي مساعد في التاريخ الحديث والمعاصر - المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين - القنيطرة - المملكة المغربية.

الاستقرار السياسي وتعاقب الثورات والحملات المخزنية، إضافة إلى التوتر الاجتماعي والكوارث الطبيعية.

أولاً: المدينة المغربية في الكتابة التاريخية المغربية والأجنبية: شهدت العقود الأربعة الماضية تطوراً كمياً وكيفياً في الدراسات والأبحاث الموجهة لمقاربة المدينة المغربية عبر تاريخ المغرب، وقد أسهمت هذه الأعمال، رغم اختلاف وتفاوت مستوياتها، في إحداث نقلة نوعية في عملية البحث في تاريخ الحواضر المغربية. وذلك باعتماد مقاربات واليات منهجية مختلفة، وعبر استثمار ما خلفه المؤلفون المغاربة القدامى عن بعض المدن¹؛ وهو ما سمح بالكشف عن كثير من المعطيات التاريخية التي لا يمكن الاستغناء عنها في دراسة الظاهرة الحضرية.

كما استفاد الباحثون المغاربة المعاصرون أيضاً من الإرث الذي خلفته الحقبة الاستعمارية بالمغرب، حيث برزت أسماء كثير من المؤرخين الذين أنجزوا دراسات حول بعض المدن المغربية، شكلت إضافة نوعية².

وقد زادت دراسات الباحثين المغاربة حول المدينة المغربية منذ الثمانينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا بشكل مضطرد، سواء في شكل أعمال أكاديمية³ أو مختبرات ووحدات بحث⁴. ونستطيع اعتماداً على مجموعة من المعطيات الإحصائية المتوفرة عما أنتجه الباحثون المغاربة عن المدينة، تسجيل جملة من الملاحظات، منها: التركيز على المدن الكبيرة وخاصة المدن العواصم، ثم على مدن الشمال مقارنة بمدن الجنوب، وكثرة الدراسات التي اهتمت بالفترة المعاصرة مقارنة مع غيرها من الحقب، واعتماد مقاربات سوسيولوجية وأنتروبولوجية واقتصادية ولسانية في الكتابة عن المدينة بشكل أكبر في حقبة الراهن خاصة. كما توزعت مواضيع البحث عن المدينة المغربية بين السياسي، والاجتماعي، وتاريخ العمارة والآثار... فضلاً عن علاقة المدينة بالبادية...

ثانياً: لمحة تاريخية عن تحولات المدينة المغربية: حظيت المدن المراسي المغربية - سواء المتوسطية أو الأطلسية - باهتمام كبير منذ القدم حيث شكلت قنوات اتصال بين المغرب ومختلف الحضارات، بمحولاتها السياسية والثقافية والتقنية وأنماط تعاملها الاقتصادي كما أن موقعها على البحر جعلها تعرف تحولات في هيتها وأدوارها التاريخية.

ومع مطلع العصر الحديث، كان للكشوفات الجغرافية وما أفضت إليه من مستجدات، وقع كبير على تطور المدن المراسي المغربية، وقد نتج عن ذلك تحول للمحاور التجارية من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي؛ مما انعكس على بعض المواقع الساحلية المغربية التي خضع جلها لفترات متفاوتة من الاحتلال، أعقبها ركود وانطواء بسبب ما عرفه المغرب من ضعف في نهاية العصر السعدي وبداية العصر العلوي. ولم تعرف المدن المراسي المغربية الانتعاش إلا بعد الإصلاحات التي قام بها بعض السلاطين العلويين، خصوصاً أن التدخل الرأسمالي الأوربي خلال القرن 19 اتخذ من المراسي قنوات لتصريف مخططاته، مما انعكس على تمدينها وديموغرافيتها في النصف الثاني من نفس القرن.

ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة محطة انتقالية، ذلك أنها تؤرخ لبداية مسلسل تاريخي سيؤدي بالبلاد إلى تحولات عميقة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجزالية، بسبب تغلغل الرأسمال التجاري الأجنبي، واستقرار التجار الأوربيين في المدن المراسي المغربية. وسوف يتصاعد هذا التغلغل التجاري الأوربي على خلفية المناخ السياسي السائد آنذاك بين المغرب وأوروبا وبالأخص بعد الانتكاسات العسكرية ضد فرنسا سنة 1844م وإسبانيا سنة 1860م، ونتيجة لذلك استطاعت القوى الأوربية انتزاع تنازلات عديدة في إطار مجموعة من الاتفاقيات المفروضة، كانت لها نتائج كارثية على الاقتصاد المغربي، إذ رهن مستقبل البلاد بشكل نهائي، وغبرت بشكل عميق بنياته الاقتصادية والاجتماعية والجزالية، خصوصاً أن ذلك تزامن مع استفحال وقع المجاعات والأوبئة.

وهو ما ساعد على الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوربية بموجب هذه الاتفاقيات الباب لاستقرار مجموعات هامة ومؤثرة من التجار الأجانب في المدن المراسي وبالأخص طنجة والدار البيضاء والجديدة (ماركان) والصويرة (موكادور). كما يؤرخ اندماج المغرب في التقسيم الدولي للعمل السائد في تلك الفترة لبداية التحولات العميقة التي ستسجلها لاحقاً الهياكل الإنتاجية في كل الميادين وسيعرفها تنظيم المجال الذي ظل إلى ذلك الحين مستقبطاً من طرف مدينتين رئيسيتين: فاس ومراكش⁵.

ثالثاً: تحولات المدن/المراسي بالساحل الأطلسي خلال القرن التاسع عشر:

1- مدينة أكادير: إغلاق الميناء وتراجع مكانة المدينة: كان لميناء أكادير منذ القدم حاذية خاصة، وكان التجار الأوروبيون يولون أهمية كبيرة لهذا الميناء، وذلك لموقعه الاستراتيجي؛ فهو محطة قريبة من إفريقيا الغربية مصدر الذهب والعبيد ومنفذ لإقليم سوس الغني بالمنتجات الزراعية والرعي والمعدنية، لذلك اشتد التنافس بين كثير من الدول الأوروبية بغية احتكار تجارة هذا الميناء والاستيلاء عليه، وقد بلغ هذا التنافس أشده في النصف الأول من القرن الثامن عشر⁶. لكن قرار إغلاق الميناء - دون إعلان رسمي - ستكون له انعكاسات سيئة على المدينة تمثلت في توقف عمرائها وتدهور الحياة الاقتصادية بها. وقد ذهب أغلب المؤرخين إلى أن السبب في ذلك يعود للتمرد الذي قام به جملة من الثائرين المستبدين بميناء أكادير أمثال عبد الله أو محمد الكرسيفي⁷، والطلب صالح وغيرهم، ودليل هؤلاء المؤرخين في ذلك يتمثل في كون السلطان يرى أن حسم تلك المادة لا يتأتى إلا بإحداث مرسى آخر أقرب إلى تلك الناحية، وادخل في وسط الملكة من أكادير حتى تتعطل على أولئك الفوار منفعته فلا يتشوف أحد إليه، فاختط مدينة الصويرة⁸ وبين هذا التعليل أمرين: رغبة السلطان في وضع حد لقيام الثوار بقطع منفعة المرسى عنهم، ورغبته في إيجاد مرسى يكون بديلاً عن أكادير ومراقباً له⁹. ويرى أحد الباحثين أن هذا التعليل يمكن اعتباره جزئياً، لأن الإطار الحقيقي لتفسير بواغث إغلاق ميناء أكادير يعود حسب تقديره إلى السياسة الاقتصادية الجديلة التي انتهجها السلطان محمد بن عبد الله، وهي سياسة تعتمد على الرغبة في تنمية مداخيل التجارة مع الأوروبيين لاغتناء بيت المال¹⁰.

1.1- توقف عمران المدينة وتدهور بيئة سكانها: قدم الرحالة الذين زاروا أكادير أوصافاً سيئة عن الوضعية العمرانية للمدينة؛ ففي أكتوبر من سنة 1789م وصف أحد الأطباء الإنجليز المدينة عند المرور بها قائلاً: إن أكادير "أصبحت مينة مهجورة، ولا يوجد بها إلا عدد ضئيل من المنازل التي هي على وشك الخراب"¹¹، وحينما مر شارل دوفوكو بغونج متجهاً إلى الصويرة سنة 1883م وصف عمران أكادير بأنه قديم النشأة، ويبدو بئيساً، ولا توجد في المدينة سوى بعض مأوى الصيادين، ولا وجود فيها لأي تجارة¹². وفي نهاية القرن التاسع عشر قال دوسيكوتاك عندما زار

المدينة سنة 1899م، بأن أكادير "بعد أن كانت أحسن المراسي المغربية على الساحل الأطلسي... أصبحت اليوم مجهولة... ولا تضم غير منازل بيثة يسكنها الصيادون"¹³. هذه وجهة نظر الرحالة الأجانب؛ لكن الواقع يوافق الوضع الاقتصادي للمدينة، فتوقف التجارة البحرية لا يمكن أن ينعكس إلا سلباً على تعمير المدينة وتموئدها، وسبباً في هجرة سكانها. 2- التراجع الاقتصادي والديمقراطي للمدينة: كان لإغلاق ميناء أكادير انعكاس مباشر على اقتصاد المدينة خاصة، ومنطقة سوس بصفة عامة، لأن الميناء كان منفذاً للمنتجات المحلية ومصدراً للتردد بالمواد الأوربية، ولم يعد لسوس سوى معبر للمواد الإفريقية؛ ونتيجة لذلك؛ أصبحت الزعامات المحلية أقل شأنًا باستثناء الزعامات التي كانت تحتكر التبادل التجاري بين السودان والصويرة، خاصة آل بيروك بكلميم وآل ابن هاشم بنازروالت¹⁴.

ونتيجة لذلك تفرق أغلب تجار سوس بمختلف المدن المغربية؛ فكانت أول دفعة من هؤلاء قصدت مدينة الصويرة بعد بنائها لمزاولة أعمال التجارة بها، كما أصدر السلطان أمره بنقل سكان أكادير وأحوالها إليها، فنقل أهل أكادير وأهل مسكينة، وأهل تاماغت، وبني عنزة، والمنبهة وغيرهم¹⁵، وجعل لكل فرقة عملاً مخزناً تؤديه، فعين لأهل أكادير رئاسة المرسى لكونهم مرونا على البحر مع اشتغالهم بالتجارة، وعين من بني عنزة الطحجية¹⁶.

1- مدينة الصويرة بين الازدهار وتوردي الأحوال:

سموحة الازدهار: تأسست مدينة الصويرة سنة 1744م على يد السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1756م-1780م) غرب مدينة مراكش على الساحل الأطلسي، وكان الهدف من ذلك اتخاذها مرسى بحرياً ومركزاً تجارياً رئيسياً تقع فيه كل المبادلات التجارية مع أوروبا، وكان يرمي من ذلك أيضاً حصر مجال النفوذ الأجنبي وتحديد حجم المبادلات التجارية في الوقت نفسه، فكانت المدينة تقع في مكان منعزل نسبياً، كما لم يكن يسمح للأجانب بالتنقل في اتجاه الأسواق الداخلية¹⁷.

وبالفعل، فقد أصبحت الصويرة المرسى البحري الرئيسي في المغرب بعد إنشائها بعقد من الزمن، وظلت محتفظة بتلك المكانة أكثر من قرن¹⁸، وبالرغم مما شهدته باقي المراسي المغربية من أزمات عند بداية الستينات، فقد ظلت الصويرة بعيدة عنها نسبياً¹⁹، كما ساهم إبرام المعاهدة

المغربية البريطانية سنة 1856م إلى تزايد تدفق الأوربيين على المغرب بشكل واضح، خاصة البريطانيين الذين احتلوا صدارة الوافدين، ومعهم رساميلهم لاستثمارها والعمل على إنمائها؛ خاصة وأن بنود المعاهدة هيأت لهم ولغيرهم من الدول الأوروبية الشروط الكفيلة بتحقيق ذلك.²⁰

وقد أسهبت الدراسات الأجنبية في الحديث عن تفتح المغرب لكنها غضت الطرف عن سبلات ذلك التفتح؛ فلا شك أن نهج مزيد من الحرية التجارية على مستوى التصدير والاستيراد قد ساهم في الرفع من قيمة المبادلات وحجمها مما انعكس بشكل إيجابي على الساكنة.

وقد اعتبر أحد المؤرخين التطور الذي شهدته الصورة ذا دلالة بالغة في تاريخ المغرب الحديث؛ فقد ذهب عبد الله العروي إلى اعتبار سيدي محمد بن عبد الله الذي أسس الصورة "صانعا حقيقيا للمغرب الحديث الذي طالما تحدثت عنه كتابات عديدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، كما يرى أن إنشاء الصورة جعل الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية مصدرا لمداخيل الدولة، ومن ثم أصبح ازدهار الدولة المغربية ووجودها مرتبطين بنشاط يهيمن عليه الأجانب.²¹

كما أصبح بعض تجار السلطان على مستوى مرتفع من الثراء بعدما تحولوا إلى وسطاء تجارين، إلا أن ذلك الثراء ظل متوقفا على أوروبا، لأن إمكانيات الاستثمار المحلية ظلت محدودة جدا، ولذلك كان أكثر التجار المغاربة نجاحا يستثمرون في الأبنك والشركات الأجنبية.²²

- مرحلة تردي الأحوال: سرعان ما استعرف مدينة الصورة تحولات كبيرة وستردى أحوالها، مما جعل النائب القنصلي كريس "Grace" يصفها بالقول: إن وضعية الصورة أكثر سوء مما يمكن أن يتصور الإنسان، إذ ليس هناك ما يمكن أن يشجع التجار على الاستقرار فيها، باستثناء الامتيازات التي توفرها للنشاط التجاري، وكون مرساها من أجود المراسي في الإمبراطورية.²³

وإذا كانت المدينة في مقلمة المدن التجارية المغربية، فإن حالة النظافة بها كانت على نحو يوصف عموما بالإهمال؛ إذ عانت من سوء تصريف المياه الحارة ومساوي بيوت الخلاء، وانتشار القاذورات بجوار الدور المزدحمة والمفتقرة إلى وسائل التهوية الكافية، بشكل كان يهدد الصحة العمومية.²⁴

1-2 التحولات الاجتماعية بمدينة الصورة: تكونت التشكيلة الاجتماعية للمدينة من أبناء الجنود الذين استقروا بها منذ تأسيسها أيام السلطان سيدي محمد بن عبد الله، وقدر الناصري عددهم بحوالي 2500 رجل من كل أنواع الجندية²⁵، معظمهم من العساكر المعروفين ب"عبيد البخاري"، فالناصرى يذكر، أن عبيدا من حاحة والشبانان قد أرسلوا إلى الصورة²⁶. وبعد بناء الصورة، اصدر السلطان أمره بنقل سكان أكادير وأحوازها إلى الصورة²⁷، فنقل أهل أكادير وأهل مسكينة، وأهل تاماغت، وبني عنزة، والمنبهة وغيرهم²⁸، وجعل لكل فرقة عمالا مخزنا تؤديه، فعين لأهل أكادير رئاسة المرسى لكونهم مرونا على البحر مع اشتغالهم بالتجارة، وعين من بني عنزة الطنجية.²⁹

كما أرسلت من فاس مجموعة من نخبة الجند للمساهمة في تعمير مدينة الصورة، فالسلطان سيدي محمد وضع جميع الترتيبات لإرسال 300 رجل من فاس سنويا لبناء للمدينة، لكنه عدل عن ذلك أمام الإيقاع السريع لأعمال البناء، فاكفى بتوجيه 50 من الرماة فقط للمدينة.³⁰

وفي العقود الأولى من القرن التاسع عشر، كان عدد التجار في مدينة الصورة محدودا إذ لم يبقى فيها إلا عددا قليل من التجار الأجانب الذين حلوا بها منذ مرحلة تأسيسها، وكانت وراء ذلك أسباب عديدة؛ منها انتشار وباء الطاعون بين سنتي 1799م و1800م، والحروب النابوليونية، ثم التغير الذي حصل في سياسة المغرب الخارجية، فقد تضاعفت هذه العوامل لتقلص أعداد هذه الفئة الاجتماعية التي كانت تتوقف عليها المبادلات بين المغرب وأوروبا، واكتفى السلطان مولاي سليمان بعدد ضئيل من التجار الذي يراقب نشاطهم عن كثب³¹. وقد انحصر عدد الدور التجارية الأوربية سنة 1805م في دارين فقط ليتراجع هذا العدد سنة 1828م إلى دار واحدة، وبعد عقد من الزمن انتقل إلى ست عشرة دار، ليرتفع مرة أخرى هذا العدد بحلول سنة 1841م إلى تسع عشرة دارا.³²

كما استقبلت المدينة أعدادا كبيرة من الجائعين والموبطين³³ نتيجة قسوة الظروف الطبيعية وانتشار الأوبئة، وكانت الأصول الجغرافية لهؤلاء النازحين جد متنوعة؛ فبالإضافة إلى محيط المدينة المباشر، توافد عدد كبير من حاحة ودكالة وسوس والحوز وكانوا يتكئون في معظمهم من فلاحين منكمونين ورعاة، وقد جاء الكثيرون منهم مع عائلاتهم، وإذا استنطقنا الأرقام - التقريبية - نجد أن

عدد سكان المدينة الأصليين كان يصل إلى حوالي 17.000 ألف نسمة أما عدد الوافدين فقد ارتفع في غشت من عام 1878م إلى 9.000 آلاف نسمة أي بنسبة 54 في المائة من هذا العدد هناك 3.000 يهودي اغزوا إلى الملاح أما الباقون من المسلمين فقد تكلموا في الحيز الإسلامي³⁴.

2- مدينة الرباط بين الهيمنة والتبعية للدار البيضاء: تقع مدينة الرباط على الضفة اليسرى من مصب أبي رقراق، وتتجلى أهمية موقع المدينة في انتباه الأوساط الاستعمارية الأوروبية إلى كون موضعها يشكل حلقة وصل بين الجزء الشمالي والجزء الجنوبي من المغرب، وتكفي السيطرة عليه للتحكم في البلاد وسد الطريق بين المغرب الشمالي والمغرب الجنوبي، لذلك اعتبروها مفتاح المغرب³⁵.

كانت الرباط خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر تعوض الدار البيضاء في عمليات التصدير، وكانت حقوق الخروج الخاصة بالدار البيضاء تؤدي في ديوانة الرباط، فاسم الدار البيضاء كان غائبا في كل الإحصائيات القنصلية بين سنتي 1830م و1835م. وأشار "ميج" إلى أن الرباط في النصف الأول من القرن التاسع كانت أكثر مراكز البلاد ازدهارا في ميدان الحرف والصناعة³⁶، كما يرى أن المدينة ظلت سنة 1850م من أنشط موانئ المغرب مستفيدة من التشريع الجمركي ومن "بورجوازيته" الغنية من التجار، ومن تنظيمها القنصلي، لكن حصلت فيها تغيرات حاسمة منذ معاهدة 1856م التجارية التي عقدت بين المغرب وبريطانيا³⁷، والتي ألغيت بموجبها الامتيازات الجمركية، فأخذت تجارة الرباط تنخفض لتصل ما بين سنتي 1862م و1866م إلى الخمسين³⁸. وهذا ما جعل مدينة الرباط تتخلى بعد سنة 1857م عن مكانتها لصالح مدينة الدار البيضاء التي أخذت الصدارة؛ ذلك أن الامتيازات الجمركية التي كانت تتمتع بها بعض المراسي ومنها الرباط من جهة، وإقرار الخدمات ذات النقل بالبحار من جهة ثانية وفق بنود معاهدة التجارة لسنة 1856م؛ وضع كل ذلك حدا لصدارة مرسى أبي رقراق وأصبحت الرباط مجرد ملحقة اقتصادية للدار البيضاء ولم تفتأ تجارتها تضعف، فانخفضت بنسبة الخمسين سنة 1862م وسنة 1866م³⁹. وهكذا أصبحت الدار البيضاء تتلقى جزءا كبيرا من البضائع الموجهة إلى الرباط بينما

تتكفل القوافل بإيصالها إلى الرباط، ومع ذلك ظل مرسى الرباط يستقبل السفن الشراعية وخصوصا الفرنسية التي كانت تأتي إليه لطلب الصوف وخصوصا في فصل الصيف⁴⁰.

كما عرفت المدينة بالمقابل في ظل حكم المولى سليمان حدين كان لهما انعكاس سلبي على ساكنتها وعمرانها؛ أولهما ما وقع عام 1799م من وباء أحدث زيفا ديموغرافيا قاسيا⁴¹، والآخر وقع في العام 1818م وارتبط بإلغاء الجهاد البحري نتيجة الضغوط الأوروبية التي مورست على المخزن ابتداء من مؤتمر فيينا⁴².

3- الدار البيضاء ودور الميناء في تحولاتها: يشكل القرن التاسع عشر وبالأخص النصف الثاني منه، مرحلة انطلاق تطور الدار البيضاء الحديثة، ويؤرخ ميج لانطلاق هذه المرحلة منذ 1830م، تاريخ إعادة فتح المدينة للتجارة العالمية من لدن السلطان مولاي عبد الرحمان⁴³.

غير أن تأثير هذا الانفتاح سيظل محدودا على تطور للمدينة، التي لم تكن ساكنتها تتعدى 600 نسمة، ولم يكن ميناؤها يتوفر على أبسط التجهيزات، كما أن مساهمتها في الرواج البحري لا تتجاوز 3 في المائة من مجموع نشاط الموانئ المغربية الموجهة أساسا للتصدير⁴⁴.

بينما سيكون لتطوّر مجموعة من العوامل، انطلاقا من منتصف القرن التاسع عشر، دور حاسم في تغيير موقع الدار البيضاء ضمن خريطة الرواج المينائي وتوقفها بشكل تدريجي على باقي الموانئ⁴⁵. إذ سيستفيد ميناء الدار البيضاء من هذه الظروف نظرا لموقعه المتميز، فتصدير الصوف عبر هذا الميناء سيزيد، مما سمح بمضاعفة قيمة الرواج التجاري بالميناء الذي تجاوز مليوني فرنك سنويا انطلاقا من سنة 1850م. وقد انعكس هذا التوسع التجاري والمالي على البنية الديموغرافية والحضرية للدار البيضاء التي تحولت تدريجيا إلى مركز استقطاب لسكانه الجهات المجاورة وجلب جزء هام من تجار المدن الأخرى للاستقرار بها، وتمكنت الإحصائيات المتوفرة بالرغم من محدوديتها، من تتبع هذا التطور خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر⁴⁶. فقد وصل عدد سكان المدينة ليشل حوالي 1700 نسمة في سنة 1857م⁴⁷.

ثانيا: تحولات المدن/المراسي الشمالية في المغرب خلال القرن التاسع عشر:

1- مدينة تطوان: إن العلاقات التجارية البحرية التي ربطت تطوان بمختلف دول البحر الأبيض المتوسط، خلال المرحلة السابقة للقرن التاسع عشر، جعلت منها بوابة المغرب في وجه التجارة

الخارجية. وبالرغم من هذا الازدهار الاقتصادي (تجاريا) الذي عاشته المدينة مستفيدة من موقعها الاستراتيجي، والازدهار الاجتماعي بسبب توافد عدة عناصر عربية و أوروبية عليها بهدف التجارة أو الدراسة أو الاستقرار بها، ألا أنها عرفت تراجعاً مفاجئاً خلال بداية القرن 19 متأثرة بالوضعية السيئة التي يعرفها المغرب بسبب التدخل الاقتصادي المباشر. وقد شكل مرض الطاعون الذي عرفته تطوان سنة 1800م وسنة 1818، إضافة إلى حصار مولاي زايد سنة 1822م على تطوان والمجاعة خلال سنة 1825م⁴⁸، وغيرها نقطة سوداء في تاريخ تطوان. ونتيجة لهذه الأوضاع فقد تدفق على تطوان أعداد كبيرة من ساكنة الريف قدرت بـ 4000 مهاجر عانوا في هذه المدينة من قلة الطعام⁴⁹.

وفي سنة 1857م أغرق الإسبان عدة باوخر تطوانية عند مدخل ميناء المدينة، الأمر الذي شكل ضربة قاضية للتجارة في تطوان، وبالتالي شكل القرن التاسع عشر بداية انحطاط المدينة لأنها لم تتمكن بعدها من استرجاع مكانتها المهمة، لا على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الفكري. هذا دون أن ننسى تأثير حرب تطوان سنة 1860م، التي كانت بين تطوان والإسبان والتي انتهت بهزيمة أهالي تطوان واستعمارها من طرف الإسبان لمدة سنتين، ولم يخرجوا منها إلا بعد أداء غرامة مالية ضخمة تسببت في تراجع مكانة تطوان الاقتصادية. فالتجارة التطوانية تمر عبر مرسى مارتيل على ضفاف بوضفجة، على بعد خمسة أميال من المدينة، ويمكن للمراكب التي كانت حولتها لا تفوق ثلاثين طناً أن تتجاوز مصب الواد وترسو في مارتيل، أما خليج تطوان فإنه لم يكن يضمن ظروفا آمنة للإرساء لعدة أسباب⁵⁰، وكانت تنقل السلع الموجهة من المدينة إلى المرسى أو العكس على متن الدواب، وقس على ذلك المنتجات التي كانت تجلب من المناطق الداخلية إلى تطوان، كالجوب والصوف والزيت واللوز وشعر الماعز⁵¹، وبلغت قيمة البضائع البريطانية المستوردة إلى تطوان في السنوات الخمس التي تنتهي عام 1855، معددا سنويا تراوح ما بين 18 ألف و 20 ألف جنيه استرليني في حين بلغت الصادرات 9 آلاف جنيه، إلا أن السنوات التي تلت الحرب المغربية الإسبانية كانت كارثية على التجارة التطوانية؛ ويبدو ذلك واضحا من التراجع الذي سجلته أعداد المراكب المتزودة على المرسى ومن أحجامها وقيمة حمولتها.

لقد أثر هذا الوضع الذي عرفته المدينة ونواحيها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالمدينة؛ فقد دفع الفقر والجوع سكان البوادي إلى حمل السلاح والسطو على المدن ونهب بساتينها وجنائها؛ فقد قامت قبيلة بني يدر بمحاصرة تطوان وتخريب بساتينها.⁵²

2- مدينة طنجة: تقع مدينة طنجة عند المدخل الغربي للمضيق، شرق رأس سبارطيل، أقيمت المدينة على هضبة مرشان المحصنة طبيعيا، حيث يبلغ علوها حوالي 62م فوق سطح مرشان، ولاشك أن موقعها هذا هو الذي حلد تسميتها، لأنه إذا كانت للمصادر القديمة قد اختلفت في كتابة اسم المدينة بين تينكي، وتنجي، وطنجي، وطنجيس، فإن معظمها حافظت على الحروف الأصلية للكلمة، مما شجع بعض الباحثين المعاصرين على تأويله وربطه بالمكان العالي⁵³.

ولاشك أن موقع المدينة بين البحر المتوسط والأطلسي شمالا وغربا والجبل المطل على جبل زهرو جنوبا وكلة أنجرة شرقا ساهم في ازدهار المدينة اقتصاديا واجتماعيا منذ عصور ما قبل التاريخ⁵⁴.

كان يسكن المدينة في منتصف القرن التاسع عشر حوالي 8500 نسمة موزعين على 900 من الديار⁵⁵، وأكد النائب القنصلي ريد "Reade" شدة التسامح والرفي الحضاري عند ساكنيها مقارنة مع باقي المدن المغربية⁵⁶. أما اقتصاديا فقد كانت تعتمد أساسا على المبادلات التجارية مع جبل طارق اعتمادا ثابتا مستمرا وتتكون صادراتها من للنتوجات الفلاحية من أصل نباتي أو حيواني، بينما كانت تستورد مصنوعات قطنية من مختلف الأصناف والحريز، علاوة على الشاي والبن ومواد أخرى.

وكان المرسى يتوفر على إمكانيات وظروف إرساء جيدة، بالرغم من أنه لم يكن عند منتصف القرن التاسع عشر سوى موضعا على الشاطئ يمكن للسفن أن ترسو على مياهه في الجهة الغربية للخليج⁵⁷، تستقبل فيه مواد متنوعة يصل عددها إلى الخمسين صنفا؛ تحتل ضمنها المنتوجات القطنية بكل أنواعها المكانة الرئيسية من حيث القيمة، أما الصادرات فكانت تشمل مواد مختلفة من أصل نباتي وحيواني. وبالتأكيد على مرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ويمكن التمييز داخل هذه المرحلة بين ثلاث فترات أساسية تميزت بها الحركة التجارية بميناء طنجة؛ تغطي المرحلة الأولى الخمس سنوات التي سبقت المعاهدة البريطانية المغربية حيز التطبيق وخلالها شهد عدد

المراكب التي حلت بالمرسى ترايدا كبيرا، إذ انتقلت من 261 مركبا سنة 1852 إلى 313 مركبا سنة 1856م⁵⁸. وبعد دخول المعاهدة المغربية البريطانية حيز التنفيذ سنة 1857 أثر ذلك بوضوح على حركة الملاحة والمبادلات بمرسى طنجة، وبعدها جاءت حرب تطوان بين المغرب وإسبانيا ابتداء من سنة 1859، لتخلق اضطرابا كبيرا في المبادلات التجارية ومختلف الدول الخارجية، وكان مرسى طنجة بحكم قربه من مركز العمليات العسكرية أكثر تأثرا بهذا الوضع⁵⁹.

كما عانت المدينة خلال القرن التاسع عشر نزيفا ديموغرافيا نتيجة موجات الكوليرا والمساغب التي ضربت المنطقة؛ ويأتي في مقدمتها طاعون 1818-1819م، وهو الوباء الذي وصل طنجة عبر الطريق البحري ومع الحجاج الذين عادوا من الديار المقدسة⁶⁰. وفي هذا التاريخ كانت طنجة تشكل بنية استقبال مولوية لاحتضان الوباء وتنشيط حركة العدوى بسبب ما كانت تعانيه المدينة من إهمال المرتبط أساسا بقلّة النظافة وسوء تصريف الماء الحار ومساربات بيوت الخلاة⁶¹. وبعد هذا الطاعون استراحت المدينة، وبفضل الامتياز الذي كان لطنجة فقد قصدها الجائعون فاكتظت بالأفاقين والمشردين الذين يجوبون الحقول المجاورة بحثا عن الجذور، بل اضطروا إلى أكل كل كلاب المدينة، وتحافتوا على جنث الخيول والحمير والبغال والأبقار الملقاة على قارعة الطريق، ومع ذلك كثر الموت في أوساطهم فكان يسقط منهم من 10 إلى 15 ضحية في كل يوم خلال أكتوبر من عام 1825م⁶². وفي سنة 1845 عادت الأزمة الغذائية لمدينة الشمال، فقد قلت بها الأقوات ونذرت فأمر السلطان بجلب الحبوب إلى طنجة وتطوان والعرش من مرسى الدار البيضاء والجديدة وأسفي⁶³.

وفي سنة 1868م فقدت طنجة لوحدها 441 ضحية بسبب الكوليرا، و700 أثناء كوليرا عام 1895م⁶⁴، وبجانب الوباء كانت تتدخل الجاععات لحصد أرواح الكثيرين خاصة من أوساط الفقراء والأفاقين كأهل الريف الذين هاجروا بأعداد كبيرة إلى المدن الشمالية بعد مجاعة 1868، وقد تسبب الفقر وشظف العيش سكان البوادي إلى حمل السلاح والسطو على المدن ونهب بمساتينها، كما انتشرت اللصوصية أيضا فعم الخوف السكان واضطر عدد كبير منهم للتشتت في الآفاق وكانت هذه الظاهرة حضرة بقوة في طنجة فاضطر المخزن لزيادة التعزيزات الأمنية بما لحماية الأوربيين⁶⁵.

أما على المستوى العمراني، فقد قدم دومينيكو باديا (Domingo Badia) صورتين للمدينة؛ الأولى: كما تظهر على الواجهة البحرية حيث "أن منظرها يبدو منظما بما فيه الكفاية"، أما الصورة الثانية فيقول: "إنه بمجرد ما نضع القدم داخل المدينة يتوقف التقدير والاحترام، ونجد أنفسنا محاطين بكل حالات البؤس المستهجنة"⁶⁶.

خلاصات: لقد ظل المغرب لمدة طويلة متعلقا على نفسه، لكنه وجد نفسه مضطرا للانفتاح على عالم غربي أكثر تقدما بفعل التحولات العميقة التي عرفها، وهكذا سيشهد النصف الأول من القرن التاسع عشر بداية التغلغل التجاري الأوربي في المدن المراسي المغربية الأمر الذي ترتب عنه تحولات عميقة في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والجالية. ومن خلال نماذج المدن المراسي التي عرضنا تحولاتها في هذا المقال، يتضح أنه في الوقت الذي كانت فيه مدينة أكادير تعرف نشاطا اقتصاديا قويا انعكس إيجابا عليها وعلى نواحيها، فازدهرت عمارتها وتزايدت ساكنتها، وعرفت تحولات في بنائها الاقتصادية. سرعان ما سيؤدي إغلاق ميناؤها للأسباب التي ذكرناه في متن المقال إلى تراجع في اقتصادها وتوقف في عمارتها وهجرة لساكنها. وعلى العكس من ذلك سيستفيد ميناء الصويرة من هذا الوضع الذي آلت إليه مدينه أكادير.

نفس الأمر، ينطبق على مدينتا الدار البيضاء والرباط ففي الوقت الذي كانت فيه الدار البيضاء تابعة للرباط ازدهرت هذه الأخيرة على جميع المستويات، لكن سرعان ما ستعكس الآية لصالح مدينة الدار البيضاء.

وفيما يخص المدن المراسي المتوسطة فهي الأخرى عرفت تحولات واضحة، فانتعش اقتصادها بسبب الحركة التجارية لموانئها، لكنها لم تنجو من التأثير السلبي لتوالي الكوارث والجاععات والأوبئة التي عرفتها المناطق الشمالية للمغرب على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بها.

الهوامش:

¹ - من هذه الدراسات نذكر: ما كيه ابن أبي زرع الخرباني عن مدينة فاس، وعبد دود عن تطوان، وابن زيدان عن مكناس.

² - Jacques Caillé, La ville de Rabat jusqu'au Protectorat Français, Histoire et archéologie, Vol. Volume I : Texte. Volume II : Plans et dessins. Volume III

³ - Gaston Deverdun, Marrakech, des origines à 1912, Editions techniques Nord-Africaines, 1959

⁴ - الخليلي عبد العزيز، مدينة الرباط في القرن التاسع عشر، 1818-1912، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 66، الطبعة الأولى، 2012. --- للولان تور الدين، ملاح من الحياة اليومية وحلة وولدها خلال القرن التاسع عشر، منشورات جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، رقم 45، سلسلة بحوث ودراسات

رقم 12، 2001، 4- من هذه الوحدات نذكر: وحدة الكون والحدث، المدينة المغربية: التاريخ والإنقاذ، 5- كعبو عبد القادر، الدار البيضاء دور المياه في موز حاضرة وطنية وتطورها، ضمن المدن المرآسي في تاريخ المغرب، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 2013، ص: 12. 6- أفا عمر، تاريخ المغرب المعاصر، دراسات في المصادر والمختص والاقتصاد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية لرباط، سلسلة

بحوث ودراسات رقم 34، الطبعة الأولى، 2002، ص: 171. 7- لضعيف محمد الرباطي، تاريخ الضعيف، تحقيق احمد العمادي، نشر دار التراث الرباط، 1986، ص: 118. 8- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق ومبني المؤلف: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، الجزء 8، 1997، ص: 20. 9- أفا، تاريخ المغرب المعاصر، م: س، ص: 173. 10- أفا، تاريخ المغرب المعاصر، م: س، ص: 173.

11 - R. Antraygues. Le passé commercial d'Agadir. In Revue maritime. Juin 1930, p.760.

12 - Charles de Foucauld Reconnaissance au Maroc. 1883-1884. Paris. Chhlmel. 1988. T. I. p.185.

13- أفا، الفكرة المغربية في القرن التاسع عشر، م: س، ص: 365. 14- أفا، تاريخ المغرب المعاصر، دراسات في المصادر، م: س، ص: 182. 15- لصديقي محمد بن سعيد، إيقاظ الصورة لتاريخ الصورة، مطبعة دار الكتاب، ص: 65. 16- لضعيف، م: س، ص: 172. 17- شروتر دانييل، نجر الصورة لجمع الحضري والامميالية في جنوب غرب المغرب، 1844 - 1886، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة نقوض وأعمال مترجمة رقم 6، ص: 20.

18- شوزر، نجر الصورة، م: س، ص: 27. 19- بن الصغير خالد، المغرب وبرتانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886) منشورات جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 34، الطبعة الأولى، 1997، ص: 227. 20- بن الصغير خالد، المغرب وبرتانيا العظمى، م: س، ص: 228. 21- شروتر دانييل، نجر الصورة، م: س، ص: 17. 22- شروتر دانييل، نجر الصورة، م: س، ص: 20. 23- تقرير النائب القضائي كريس عن الصورة والمناطق الحارة خاصة 1856. انظر خالد بن الصغير، الحركة التجارية في مرسى الصورة خلال القرن التاسع عشر 1850-1880، ضمن الصورة للذاكرة وبصمات الحاضر. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، 1994، الدار البيضاء 151-164. 24- لرياز محمد الأمين، تاريخ الإغارات والغارات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة رسائل وأبحاث رقم 18، 1992، ص: 277. 25- الناصري، الاستقصا، ج: 8، ص: 49. 26- نفس المصدر والصفحة. 27- نجي إحدى الويات أن سكان أكادير رفضوا في بداية الأمر أن ينضموا إلى الصورة، فوجهت حركة غزبية من مراكز لشن هجوم على المدينة، وقبل أن السلطان مع السكان مهلة قصيرة لحرم اجتماعهم والتوجه إلى الصورة، راجع: دانييل شروتر، نجر الصورة، م: س، ص: 39. 28- لصديقي، م: س، ص: 65. 29- لضعيف، م: س، ص: 172. 30- أبو العباس أحمد بن الحاج، الدرر للشعب في بعض مآثر أمير المؤمنين مولانا الحسن، الحواشي الحسينية، مطبوع رقم 1920، ورقة 152. 31- شروتر، نجر الصورة، م: س، ص: 56. 32- لراجع نفسه، ص: 56. 33- البراز، تاريخ الألفية والمخاض بالمغرب، م: س، ص: 278. 34- لراجع نفسه، ص: 278-279. 35- لقاسي عبد الإله، مدينة الرباط وأحيائها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، 1830-1912، منشورات جمعية رباط الفتح، 1996، ص: 36.

36- J. L. Mkiege document inédits sur l'artisanat de Rabat Salé au milieu du 19^{ème}, in B E S M, N.82 Année 1959, p: 173-183

37- تعد هذه المعاداة من أخطر الملاحظات التي وقعها المغرب خلال القرن التاسع عشر، حيث تضمنت عدة بنود بحجة حرمت للحرج من حقه في التشريع الجبركي واحتكاره للشعلة الخارجية. 38- لقاسي، مدينة الرباط وأحيائها، م: س، ص: 45.

39- لقاسي عبد الإله، ميناء الرباط وسلا بين لربدة والأول من الأصول إلى غابة عهد الحماية، ضمن المدن المرآسي في تاريخ المغرب، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 2013، ص: 384. 40- لقاسي، ميناء الرباط وسلا بين لربدة والأول، م: س، ص: 385. 41- البراز، تاريخ الألفية، م: س، ص: 95-96. 42- الحليشي عبد العزيز، مدينة الرباط في القرن التاسع عشر، 1818-1912، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة رسائل وأبحاث رقم 66، الطبعة الأولى، 2012، ص: 63.

43 - MIEGE J.L., Les origines du développement de Casablanca au 19^{ème} siècle, Hespéris T XL 1-2 trim, 1953, pp: 199-226.

44 - كعبو، الدار البيضاء دور البناء في موز حاضرة وطنية وتطورها، م: س، ص: 12. 45- لراجع نفسه، ص: 12.

46 - MIEGE, op.cit

47 - خالد بن الصغير، المغرب وبرتانيا العظمى، م: س، ص: 221. 48- لرياز، تاريخ الألفية، م: س، ص: 120. 49- لرياز، تاريخ الألفية، م: س، ص: 184. 50- خالد بن الصغير، المغرب وبرتانيا العظمى، م: س، ص: 216. 51- خالد بن الصغير، المغرب وبرتانيا العظمى، م: س، ص: 216. 52- لرياز، المجلس الصحي والمخزن كناية 1878، مجلة دار الشبابة، السنة الأولى، الطابع الدولية المغربية، طبعة، العدد 4، 1984، ص: 19. 53- بلكمال البيضاوية، أصفاء اللاني ولقواها بالمغرب أقدم من خلال المصادر الأدبية والألفية، ضمن المدن المرآسي في تاريخ المغرب، منشورات الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 2013، ص: 61. 54- لراجع نفسه، ص: 62. 55- خالد بن الصغير، المغرب وبرتانيا العظمى، م: س، ص: 212. راجع أيضا: خالد بن الصغير، الحركة التجارية ترمس طبعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ضمن طبعة في التاريخ المعاصر 1800-1956، منشورات جامعة محمد الخامس بالرباط، ص: 79. 56- لراجع نفسه، ص: 212. 57- خالد بن الصغير، المغرب وبرتانيا العظمى، م: س، ص: 212. 58- خالد بن الصغير، الحركة التجارية ترمس طبعة، ص: 81. 59- نفسه، ص: 82. 60- الاستقصا، ج: 8، ص: 133. 61- محمد الأمين لرياز، الأزمات الديمقراطية في طبعة خلال القرن التاسع عشر، ضمن طبعة في التاريخ المعاصر 1800-1956، منشورات جامعة محمد الخامس بالرباط، ص: 116. 62- لرياز، تاريخ الألفية، م: س، ص: 122. 63- لرياز، تاريخ الألفية، م: س، ص: 122. 64- داود محمد، تاريخ تطوان، للطبعة الملكية، الرباط، 1987، المجلد السادس، ص: 33. 65- لتسماني محمد خليف، موقف لري الألفي من خلال الفتاوى الشرعية في القرن التاسع عشر وبداية العشرين، مجلة دار الشبابة، السنة الخامسة، العدد 19، 20، 1988، ص: 54. 66- طبعة في بداية القرن التاسع عشر من خلال رحلة علي باي العباسي ببادي (Dominigo Badia) ضمن طبعة في التاريخ المعاصر 1800-1956، منشورات جامعة محمد الخامس بالرباط، ص: 137.

Abstract: This article aims to better understand the changes to the Moroccan city known through the nineteenth century, based on models of cities anchors, and dispel a number of misconceptions and data promoted by European Historiography for a long time, about the corruption cases and outbreaks of unrest and the destruction of towns and others. It concepts that have found their way, unfortunately, to the writings of Moroccans. So The elements of this article is mainly focused on what occurred in those cities from shifts in the internal structure across monitor the most important parameters function on the richness of basic facilities, both of which economic, religious or social, and to identify the active factors in the transformation of urban phenomenon in Morocco 19th century, through the development of the factors positive that influenced them by focusing on the 19th century variables; periods of economic prosperity, political stability, and the contrast is also focusing on the negative factors that have hindered some of these centers, the growth and contributed to disrupt her career, most notably: the lack of political stability and succession of revolutions and campaigns inventory, adding to social tensions and natural disasters.